

مجتمع مدني... ولكن!



د. عبد الحسين شعبان

على الرغم من أن العديد من الحكومات أخذت تتحدث عن أهمية المجتمع المدني ومؤسساته فإنها في الواقع العملي سعت إما إلى التضييق عليه أو احتوائه أو جعله واجهة من واجهاتها أو إنشاء مؤسسات موازية له لمنافسته أو لشق صفوفه، وبالتالي لإضعاف دوره الرقابي والرصدي سواء الاحتجاجي أو الاقتراحي لاسيما لأداء الحكومة، التي ظلت في العديد من البلدان العربية والإسلامية بشكل خاص والعالم الثالثية بشكل عام، تعاني ضعفاً أو شحاً في فرص الحريات وهشاشة في الحقوق السياسية والمدنية.

الترويج للحاكم والتشهير بالمجتمع المدني وتسويد صورته، لاسيما إذا كان موقفه مبدئياً إزاء مظاهر التحكّم والفساد والرشوة وهدر الحريات والتجاوز على حقوق الإنسان. وهناك سبب ذاتي لا يقل سلبية عن الأسباب الموضوعية، ذلك أن بعض مؤسسات المجتمع المدني اقتضت أثر الحكومات في حياتها الداخلية، فتجاوزت على قواعد العمل الديمقراطي وكرّست عبادة الفرد وظهرت منظمات ذات الوجه الواحد والصوت الواحد، وغابت الهيئات الإدارية أو الاستشارية، إلا لضرورات البروتوكول أحياناً أو لأخذ الصور التذكارية، لدرجة التندّر حتى من جانب بعض الحكومات التي شهدت «تداولاً» محدوداً للسلطة أو نوعاً منه وإن كان شكلياً، فبدلاً من أن تصبح مؤسسات المجتمع المدني نموذجاً للتداول والتناوب في المسؤوليات، فإذا بها تتحول إلى هيئات شكلية تلعب فيها المصالح والارتياحات الشخصية والرغبة في الهيمنة. ثم إن بعض قيادات المجتمع المدني لم يترك المسافة الكافية بينه وبين الانخراط في العمل السياسي أو الانحياز الأيديولوجي أو الديني اقترباً أو ابتعاداً من المعارضة والحكومات أو الأجنحة الدولية بما أضعف مهنتها وصدقيتها، وأحياناً جعلها هدفاً سهلاً لاسيما بعض المغريات خصوصاً لأوساط عاملة في المنظمات الدولية التي يصبح من أهدافها أحياناً تمثيل جانب التطرف ضد بلدانها، إما تملقاً للآخر أو رغبة في الحصول على امتيازات جديدة أو لقصور في فهم طبيعة تطور منطقتنا. إن مؤسسات المجتمع المدني تقف بين التسيير والتخيير، وعليها الاختيار، وتتعرض إلى مواقف بين التشويه والتزويه، وعليها إثبات جدارتها وسط الكثير من الإغراءات والضغط والعواصف! ■ كاتب ومفكر عربي

كفضاء عام لتحقيق أهداف إنسانية مشتركة تشكل قاسماً بين الحكومات والمجتمع المدني، الأمر الذي يتطلب عدم التدخل الحكومي بشؤون هذه المنظمات، لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها بما فيها على الصعيد الدولي. ولعل العديد من الحكومات بما فيها العربية كانت قد وقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية، التي تضمن هذا الحق. وهذا الأمر له علاقة حميمة بحق التعبير وحق الاتصال والحق في إقامة العلاقة مع شركاء محليين أو دوليين، بما فيها المشاركة في نشاطاتهم والبحث عن إمكانيات وضمانات لتحقيق ذلك. وإذا كانت هذه المبادئ تشكل مشتركاً إنسانياً وحقوقياً، فثمة عوائق تقف في طريقها خصوصاً في العالم الثالث، منها ضعف وهشاشة التراكيب الديمقراطية على جميع المستويات الحكومية وغير الحكومية، وتدخلات السلطة التنفيذية بشؤون الأجهزة التشريعية والقضائية، إضافة إلى الدور السلبي الذي يؤديه الإعلام الرسمي أحياناً، خصوصاً في

أو تطبيق الأجندة الخارجية أو مخالفة القوانين والأنظمة السائدة، بل إن بعض القوى الدولية هي الأخرى استهدفت بعض مؤسسات المجتمع المدني سواء باتهامها بممالة حكوماتها إن هي وقفت ضد محاولات إملاء الإرادة أو فرض الاستتباع، أو حرمانها من التمويل الدولي بسبب مواقفها سواء بتأييد «المقاومة» أو دعم حق الشعوب في التحرر والاستقلال وتقرير المصير، مما تعتبره القوى المتنفذة موقفاً معادياً منها، ولعل التعامل ذا الصفة ازدواجية والانتقائية مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدان التي تحت الاحتلال، خير دليل على التوظيف السياسي من جانب بعض القوى الدولية. إن الإقرار بحق مؤسسات المجتمع المدني في التنظيم والتعبير والتجمع والكلام يقتضي منها الاتصال بممثليها دولياً، وهو ما أكدته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، وهذا الحق ينطلق من حق تشكيل كيان قانوني «منظمة غير حكومية»

فالحكومات من جهة تمنع المنظمات المدنية والحقوقية من تلقي أي منح أو أموال دولية أو تضع العراقيل المباشرة وغير المباشرة قبل الموافقة، وفي الوقت نفسه تمنعها هي الأخرى من الحصول على تمويل داخلي عن طريق المنح الرسمية أو شبه الرسمية أو حتى التبرعات، وإذا كانت بعض المنظمات أو الأشخاص المتنفذين فيها ممن يسعون إلى الكسب الشخصي أو إلى الارتزاق أو وضع أجندة الممول الدولي فوق الأجندة الوطنية أو القيام بأنشطة سياسية أو دعائية تضر بالوحدة الوطنية أو تسيء للتعایش المجتمعي، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون مبرراً لمنع المنظمات من الحصول على تمويل دولي من الأمم المتحدة وهيئات دولية معترف بها، في إطار الشفافية والمراقبة خصوصاً من جمهرة الأعضاء ناهيك عن الأجهزة الرسمية القانونية. لذلك فإن سيف الاتهام بالاتصال بالقوى الخارجية كان باستمرار مصلتاً على مؤسسات المجتمع المدني، سواء ما يتعلق بتهديد الأمن العام

إذا كان هناك اعتراف عام بأن المجتمع المدني بتنوعه وغناه يمكن أن يكون أحد اللاعبين المهمين الجدد في التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح، فإن الاقتراب أو الابتعاد عنه يعتبر مؤشراً على التزام الحكومات والحركات السياسية بما فيها التي في المعارضة، بالمعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتصف بعض الحكومات مؤسسات المجتمع المدني أمنياً، فتعتبر بعضها ضد الحكومة وأخرى مع الحكومة أو موالية لها وبعضها الآخر سياسية، بحيث يمكنها «استهدافها» حتى إن كانت مستقلة عن الحكومة والمعارضة، ولذلك فهي تواجه المنظمات غير الموالية أو المستقلة بوضع عقبات أمام تسجيلها، ثم تخضعها إذا سمحت لها بالتسجيل أو الترخيص القانوني للمراقبة والمراجعة الدقيقة والتفصيلية، وفي الأغلب تضع عراقيل أمام نشاطها حتى إن أجازت لها العمل الشرعي والقانوني. كما أن الحكومات تعتبر أي نشاط يشارك فيه بعض المعارضين السياسيين، حتى إن كان نشاطاً حقوقياً إنما هو نشاط سياسي معارض، مثلما تعتبر أي نشاط حقوقي تتبناه المعارضة أو تتوافق معه، إنما يصب في طاحونة أعدائها أو خصومها، وبالتالي فهو نشاط سياسي قد يستحق التحريم أو حتى التجريم أحياناً. وتلجأ الحكومات إلى وضع القيود والقياس بالتفتيش أو التحقيق أو حتى الاعتقال، ناهيك عن اختراع تهم أو شن دعايات مسيئة ضد نشطاء في المجتمع المدني، وأحياناً تساهم فيه بعض «المعارضات» التي ترضع من الثدي الشمولي أو التقليدي نفسه الذي ترضع منه الحكومات، أو بعض القوى الخارجية إزاء «الأخر». ومن المسائل الإشكالية هي مسألة التمويل، التي هي سلاح ذو حدين

أعطني مجتمعاً مدنياً أعطيك شارعاً عربياً حياً!

د. فيصل القاسم

نعيش في مجتمعات شمولية قمعية متخلفة صهرت الجميع في قطيع واحد، ناهيك عن أنها صادرت حتى مصلحة الصرف الصحي، ووضعها تحت أمرتها، فما بالك بإرادة الشعوب، مع العلم أن تلك الإرادة، في الأحوال الديمقراطية الصحية، يجب ألا تكون واحدة موحدة، لأن الديمقراطية الشعبية تقوم على التعددية. وكي نميزه عن الرأي العام، ليس هناك كتلة واحدة صماء اسمها الشارع، فالشارع، لو اعتمدنا التعريف العربي، ليس جبهة واحدة متحدة، أو كلاً لا يتجزأ، بل هو عبارة عن حركات، واتجاهات، وتيارات، وأحزاب، واتحادات، ونقابات، وهيئات، ومنظمات (غير حكومية طبعاً). بعبارة أخرى، فإن دمج الجماهير كلها في بوتقة واحدة ووصفها ببالشارع هي لعبة سخيفة من الأعياب الأنظمة الشمولية الديكتاتورية الاستبدادية التي تقود الدول والمجتمعات العربية، وتتعامل معها كقطعان، أو كتلة واحدة ذات لون واحد. لماذا؟ لأن تلك

مسكين الشارع العربي المزعوم، وأؤكد على صفة مزعوم، لأنه وصف مفروض لشيء غير موجود أصلاً، ليس لأنه يرفض الوجود، بل لأن شروط وجوده معدومة تماماً في العالم العربي، إن لم نقل ممنوعة منعاً باتاً. فكم جلدنا ذلك الشارع الافتراضي، وحملناه أكثر مما يتحمل بكثير! كم وصمناه بالخنوع والبلادة واللامبالاة، وهو بريء من كل تلك التعوت الظالمة، لا لشيء إلا لأنه لم يوجد بعد بالمفهوم الديمقراطي! فهو مجرد خرافة. متى يعي الذين يهجون الشارع العربي الخراييف أن وصفه بالشارع وصف خاطئ أصلاً فليس هناك مصطلح شارع في العالم إلا عندنا نحن العرب. صحيح أن اللغة الانجليزية مثلًا تحتوي على مصطلح رجل الشارع، لكنه ليس للدلالة على قوة الجماهير، بل كمرادف لمصطلح الإنسان العادي. لماذا تتميز إذن نحن عن بقية المجتمعات العالمية باستخدام تعبير الشارع العربي؟ لأننا

عن الفلسطينيين والعراقيين والصوماليين؟ أين الملايين، كما تشدو جوليا بطرس؟ أين الشعب؟ تلك نماذج من الأسئلة البلهاء والسخيفة التي يطلقها البعض مستهضين الشعوب العربية كلما وقعت مصيبة. والمسألة ليست مسألة استنهاض لشارع خامل، بل مرتبطة بطبيعة النظام السياسي الحاكم. فكما أسلفت، لا يمكن للجماهير أن تهب دفعة واحدة أبداً إلا هلعاً وخوفاً في حالات الكوارث، فلو وقع زلزال مثلاً لرأت الناس جميعاً يخرجون من منازلهم، لكن ليس دفاعاً عن قضية بل حماية للنفس. أم عملية التظاهر من أجل قضايا ومصالح معينة فليست بنفس السهولة والعفوية، بل لها شروطها الخاصة، وفي مقدمتها حرية النشاط والتنظيم المدني، فلا يمكن للشارع أن يخرج هكذا بشكل عشوائي. بعبارة أخرى فلا بد من وجود رأس منظم حر متمثل بهذه النقابة أو ذلك الاتحاد أو تلك المنظمة، فهذه التنظيمات الحرة هي التي تجيش الشارع الحقيقي والنشطاء المتضامنين والمتعاطفين.

العمل المدني المتنوع والمتعدد الأشكال والاهتمامات والتوجهات والتيارات والميول والقوى والمنظمات الشعبية الحرة. ف عندما يخرج البريطانيون في مظاهرة عارمة مثلاً للضغط على الحكومة لسحب قواتها من العراق لا يخرجون كقطيع مسير، كما يحدث في المسيرات العربية المسيرة التي تخرجها إلى الشارع أجهزة الأمن والشرطة، وتعرض عليها الهتافات والصراخ والزعيق المنظم تحت تهديد أخمص البنادق. إن المظاهرات في الدول الديمقراطية التي تسمح بمجتمع مدني حر ومستقل تخرج بتحريض وتنظيم من مكونات المجتمع المدني نفسه، كالأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات التي تسبق فيما بينها لتنظيم هذه التظاهرة أو تلك أو هذا التحرك أو ذلك، فيخرج الطلبة والعمال والمزارعون والصحفيون والسائقون والفنانون باعتبارهم أعضاء فاعلين نشطاء لهم أهداف وتوجهات خاصة، وليسوا مجرد كتلة بشرية مأجورة، أو مدفوعة للتظاهر دعماً. أين الشارع العربي؟ لماذا لا يهب دفاعاً

الأنظمة لا تؤمن أصلاً إلا بالحزب الواحد، والرأي الواحد، واللون الواحد، والقائد الأوحده. ومن هذا المنطلق فهي لا ترى الجماهير إلا أيضاً قطيعاً واحداً. يجب أن يسبق كله بعضاً غليظة واحدة. لماذا يتحرك الشارع العربي ببعيوية، ويتظاهر، ويحتج، ويضغط، ويتضامن مع بعض قضايانا العربية أكثر مما يفعل الشارع العربي؟ لأن الجماهير الغربية تنتظم في إطار المجتمع المدني الحقيقي الذي يتيح إنشاء الأحزاب والجمعيات والنوادي والاتحادات الحرة والمستقلة عن إرادة الدولة. ولا بد من التأكيد على كلمة حرة، فأهم ما يميز المجتمعات المدنية الحية في العالم هو استقلالها التام عن الدول والأنظمة السياسية الحاكمة. لهذا فهي قوة بحد ذاتها، لا بل إنها، حسب وصف البعض لها، القوة الثالثة في العالم لما تتمتع به من قدرة على الحركة والتحرك والتأثير والضغط والتغيير. بعبارة أخرى فإنه ليس هناك، في النظام الديمقراطي الحقيقي، شيء مجرد اسمه الشارع، بل إن ذلك الشارع هو حصيلة